الأمم المتحدة

A/ES-10/731–S/2016/758

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
6 September 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم ببالغ القلق كي أوجه انتباهكم إلى الحالة الراهنة في دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حيث يعاني الشعب الفلسطيني الأمرّين من الاحتلال الأجنبي الإسرائيلي غير القانوني المستمر منذ قرابة ٥٠ عاما. ومع كل يوم يمر، تعجِّل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من وتيرة حملتها الاستيطانية غير القانونية وهدمها الاستراتيجي والممنهج للمنازل، بما يزيد من تأكيد نواياها الحقيقية المتمثلة في الإبقاء على احتلالها لفلسطين وبناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية وضم الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إن هذه الحملة الاستعمارية هي انتهاك واضح للقانون الدولي وتحدٍ سافر للإدانات الدولية الصادرة عن المجتمع الدولي. وتناقض هذه الأعمال أيضا حل الدولتين الذي يستند إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وتزيد من إضعاف فرص إحلال السلام.

ومن هذا المنطلق، فإنني مضطر إلى تسليط الضوء على ما قامت به الحكومة الإسرائيلية مؤخراً من إعلانات عن بناء مستوطنات وهدم للمنازل والممتلكات الفلسطينية، التي يتواصل الاستيلاء عليها قسراً، مما يؤدي إلى تشريد عائلات فلسطينية بأطفالها. ويحدث كل هذا في انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة، ولنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتشكل هذه القرارات المتخذة على أعلى المستويات، استجابة لإصرار رئيس

090916 080916 16-15500 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الجيش أفيغدور ليبرمان، دليلا على النوايا الحقيقية للسلطة القائمة بالاحتلال، كما أنها تقوض حل الدولتين.

ففي هذا الأسبوع فقط، أعلنت السلطة القائمة بالاحتلال الموافقة على المزيد من المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهو ما يشكل برهانا إضافيا على خطتها التوسعية غير القانونية. فقد وافقت السلطة القائمة بالاحتلال، في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦، على ما يزيد على ٤٦٠ وحدة استيطانية جديدة. وتقرر تشييد ما مجموعه ٢٨٥ وحدة من الوحدات الاستيطانية الجديدة التي تمت الموافقة عليها، منها ٢٣٤ وحدة في ما يسمى بمستوطنة ''إلقانا'' جنوب نابلس؛ و ٣١ وحدة في ما يسمى بمستوطنة ''بيت أري''؛ و ٢٠ وحدة في ما يسمى بمستوطنة ''جفعات زئيف'' في القدس الشرقية المحتلة. وأمعنت السلطة القائمة بالاحتلال في حملتها الاستيطانية العدوانية بأن قننت بأثر رجعي ١٧٩ وحدة استيطانية تم تشييدها في ''بيت أري'' في ثمانينات القرن الماضي. ونردد هنا ما صرح به نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، في الإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن في ٢٩ آب/أغسطس والتي قال فيها: ''دعوني أؤكد بوضوح أنه لا يمكن لأي حيل قانونية أن تغير حقيقة أن جميع البؤر الاستيطانية، سواء كانت 'مقننة' بموجب القانون الإسرائيلي أم لا، أو كانت قائمة على أرض الدولة أو أرض مملوكة لغائبين أو أرض مملوكة ملكية خاصة، تظل غير قانونية بموجب القانون الدولي، شأنها في ذلك تماما شأن جميع المستوطنات المقامة في المنطقة جيم والقدس الشرقية''. يضاف إلى ذلك ما نقلته التقارير من اعتزام السلطة القائمة بالاحتلال الموافقة على مزيد من الوحدات الاستيطانية غير القانونية في القريب العاجل، منها ٣٠ وحدة في ما يسمى بمستوطنة ''إفرات''.

وطوال هذا الوقت، وفي أمر له علاقة مباشرة بهذه الحملة الاستيطانية غير القانونية، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، دون هوادة هدم منازل الفلسطينيين بخبث، وذلك أيضا في انتهاك جسيم لاتفاقية جنيف الرابعة وفي تحد للنداءات الدولية بوقف هذه الأعمال. وقد حدث في ٢٩ آب/أغسطس أحد الأمثلة الصارخة للغاية على ذلك، حيث هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية – وأجبرت سكانا فلسطينيين على هدم – ما مجموعه ١١ بناية، مما أدى إلى تشريد ٢٨ شخصا، منهم ١٨ طفلا في تجمع عشائر البدو في المعازي بقرية جبع بالقدس الشرقية. ومن المهم الإشارة إلى أن ما يزيد على ٧٠ في المائة من البدو الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة لاجئون. وفي ٣٠ آب/أغسطس، هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية ثلاثة منازل في القدس الشرقية المحتلة في حي صور باهر، مما أدى تشريد خمسة

فلسطينيين. وفي ٣٠ آب/أغسطس أيضا، هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية – في إجراء عقابي – بيت عائلة محمد عبد المجيد عمايرة في بلدة دورا، جنوب الخليل، فشردت أسرته. إننا نُدين جميع أعمال العقاب الجماعي من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، التي تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي.

وفضلا عن ذلك، يواصل المستوطنون الإسرائيليون ممارسة أعمال العنف والإرهاب ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. ويواصل المتطرفون الإغارة على القرى الفلسطينية، ومضايقة المدنيين وتخويفهم ومهاجمتهم، بما يشمل الأطفال والرعاة على وجه الخصوص، ويواصلون كذلك توغلاتهم في الحرم الشريف في القدس الشرقية المحتلة. ففي الفترة الأخيرة، قام ٦٥ مستوطناً إسرائيلياً، يرافقهم ”ضباط استخبارات إسرائيليون“، باقتحام حرم المسجد الأقصى، في القدس الشرقية المحتلة، ليزيدوا بذلك من تأجيج التوترات.

وعلى الرغم من وجود توافق دولي في الآراء على عدم قانونية نظام المستوطنات بمظاهره المختلفة وعلى التهديد الخطير المحدق بفرص إحلال السلام بسبب السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية في هذا الصدد، فلم يتم فعل أي شيء لوضع نهاية لهما. وقد شجع ذلك إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على مواصلة أعمالها غير القانونية وتكثيفها. إننا ندعو المجتمع الدولي إلى أن يتخذ موقفا حازما ومبدئيا ضد جميع هذه الأعمال الإسرائيلية غير القانونية المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني وأرضه. وعلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن توقف بشكل قاطع جميع الأنشطة الاستيطانية في جميع مناطق فلسطين المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية المحتلة وحولها. ولمجلس الأمن على وجه الخصوص دور واضح في هذا الصدد ويجب أن يعمل على التمسك بقراراته وتنفيذها. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بروح من المسؤولية وأن يتخذ إجراءات جدية وجسورة بهدف إجبار إسرائيل على أن توقف فوراً وإلى الأبد جرائمها وانتهاكاتها، قبل فوات الأوان، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ بحيث يتمكن الشعب الفلسطيني أخيرا من العيش في حرية وكرامة في دولته المستقلة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٥٩٣ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي تشكل أراضي دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٦ (A/ES-10/729-S/2016/735) تشكل سجلا أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال

إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً التكرم بتعميم نص هذه الرسالة باعتباره وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار البند ٥ من جدول أعمالها، ووثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور
السفير،
المراقب الدائم لدولة فلسطين
لدى الأمم المتحدة